

# ماذا إذا اتهمت المحكمة الجنائية الدولية نتنياهو بارتكاب جرائم حرب؟



الثلاثاء 30 أبريل 2024 08:15 م

تعتقد الحكومة الإسرائيلية أن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي على وشك توجيه اتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد بنيامين نتنياهو وغيره من كبار المسؤولين الإسرائيليين لا نستطيع أن نعرف على وجه اليقين. فقد أبقّت المحكمة الجنائية الدولية خططها سرية. ولكن رئيس الوزراء الإسرائيلي لديه سبب وجيه للقلق، ومن غير المرجح أن تساعد الدفاعات التي عرضها حتى الآن. وذكرت صحيفة الجارديان أن الهدف الأرجح للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان هو استراتيجية نتنياهو لتجويد المدنيين الفلسطينيين في غزة. ولأن الحكومة الإسرائيلية رفضت السماح لموظفي المحكمة الجنائية الدولية بدخول غزة، فسيستغرق خان بعض الوقت لإكمال التحقيق التفصيلي المطلوب لإثبات جرائم الحرب الإسرائيلية المحتملة الأخرى، مثل القصف العشوائي للمناطق المدنية وإطلاق النار على أهداف عسكرية مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدنية غير متناسبة. لكن الحقائق المحيطة بعرقلة إسرائيل للمساعدات الإنسانية متاحة بسهولة.

وأضافت الصحيفة في تحليل كتبه كينيث روث: "وخلال زيارته الأخيرتين إلى المنطقة، شدد خان على أنه، كما يقتضي القانون الإنساني الدولي، فإن المدنيين الفلسطينيين في غزة "يجب أن يحصلوا على الغذاء الأساسي والمياه والإمدادات الطبية التي هم في أمس الحاجة إليها، دون مزيد من التأخير، وعلى وتيرة وعلى نطاق واسع".

وحذر خان الحكومة الإسرائيلية قائلاً: "إذا لم تفعلوا ذلك، فلا تشتكوا عندما يُطلب من مكتبي التصرف". المعيار الذي ذكره يحظى بتأييد كل حكومات العالم تقريباً، بما في ذلك إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة، وفلسطين، باعتبارها دولة مراقبة في الأمم المتحدة.

خلال معظم فترة الحرب، سمحت إسرائيل بدخول ما يكفي من الغذاء إلى غزة لتجنب الموت على نطاق واسع، ولكن ليس بما يكفي لمنع انتشار الجوع والمجاعة في بعض أجزاء غزة، بحسب مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سامانثا باور. ووفقاً لحسابات منظمة أوكسفام، فإن مئات الآلاف من الأشخاص في شمال غزة يحصلون في المتوسط على 245 سعرة حرارية فقط في اليوم، أي حوالي عُشر الاحتياجات العادية. وأفادت التقارير بوفاة ما لا يقل عن 28 طفلاً تقل أعمارهم عن 12 عامًا بسبب سوء التغذية حتى 17 أبريل. كانت السلطات الإسرائيلية تلوم أي شخص غير نفسها على هذا الحرمان، لكن الأدلة تشير في المقام الأول إلى حكومة نتنياهو من المفهوم أن ترغب إسرائيل في وقف تهريب الأسلحة إلى حماس، لكن إجراءاتها المعقدة التي تعاني من نقص الموظفين لتفتيش شاحنات المساعدات يمكن أن تستغرق ثلاثة أسابيع، حيث يتم رفض الشاحنات في كثير من الأحيان لأنها تحمل مادة واحدة غير ضارة تعتبرها إسرائيل ذات قيمة عسكرية، مما يجبرها على بدء العملية كله من جديد.

وتشمل العناصر المرفوضة أدوية التخدير وقسطرة القلب وأدوات اختبار جودة المياه الكيميائية والعكازات ومستلزمات الأمومة وأسطوانات الأكسجين والأدوات الجراحية ومعدات الموجات فوق الصوتية والكراسي المتحركة وأجهزة الأشعة السينية. وعندما زار الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، الجانب المصري من حدود غزة في مارس، رأى "طوابير طويلة من شاحنات الإغاثة المحظورة في انتظار السماح لها بالدخول إلى غزة". وقد سمحت إسرائيل بعمليات إنزال جوي وتسليم المواد الغذائية عن طريق البحر حظيت بتغطية إعلامية كبيرة، لكنها لا توفر سوى جزء صغير مما يمكن أن يقدمه النقل البري. وبالتالي، ليس من المستغرب أن يقال إن خان سيوجه في البداية اتهامات لنتنياهو، وكذلك وزير الدفاع يوآف غالانت، ورئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي هرتسي هالييفي، بتهمة "تجويد الفلسطينيين عمداً في غزة".

وكما اتهم خان في البداية فلاديمير بوتين ومفوض حقوق الأطفال التابع له باختطاف أطفال أوكرانيين، ولم يبدأ إلا في وقت لاحق في معالجة حملة القصف الروسية الأكثر تعقيداً في الواقع والتي بدأت بالهجمات على البنية التحتية الكهربائية، فمن المرجح أيضاً أن يبدأ خان بالاتهامات المباشرة في غزة قبل التحرك إلى تلك الأكثر تعقيداً.

ومما لا شك فيه أن خان سيوجه أيضاً اتهامات لكبار مسؤولي حماس في التسلسل القيادي العسكري، بتهمة قتل واختطاف مدنيين إسرائيليين في 7 أكتوبر. لكن الفرضية الأساسية للقانون الإنساني الدولي هي أن جرائم الحرب التي يرتكبها أحد الطرفين لا تبرر أبداً جرائم الحرب التي يرتكبها الطرف الآخر. وواجب الامتثال مطلق وليس متبادلاً.

وقد بدأ نتنياهو بالفعل في تقديم دفاعه. وقال في تغريدة على تويتر: "إسرائيل لن تقبل أبداً أي محاولة من جانب المحكمة الجنائية الدولية لتقويض حقها الأصلي في الدفاع عن النفس".

وقالت الجارديان، إن هذا هراءٌ ولن يكون لاتهامات المحكمة الجنائية الدولية أي علاقة بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس بل ستركز بدلاً من ذلك على الطريقة التي اختارتها حكومة نتنياهو لتنفيذ هذا الدفاع - ليس من خلال استهداف حماس فحسب، بل وأيضاً ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين".

وعلى افتراض أن المجاعة هي محور تركيز المحكمة الجنائية الدولية، فقد يلاحظ نتنياهو أن الحكومة الإسرائيلية سمحت في الأسابيع الأخيرة بدخول المزيد من الغذاء إلى غزة في الواقع، بعد مقتل سبعة من موظفي المطبخ المركزي العالمي في 1 أبريل، عندما هدد جو بايدن ضمناً في 4 أبريل بربط المساعدات العسكرية الأمريكية المستقبلية ومبيعات الأسلحة بتخفيف عرقلة إسرائيل للمساعدات الإنسانية، وعد نتنياهو بفتح معبر حدودي إضافي والسماح بدخول المزيد من المساعدات إلى غزة إلى حد ما ومنذ ذلك الحين، زادت عمليات تسليم المساعدات الإنسانية، لكن التقارير ما زالت غير كافية وهذه المعايير وفقاً للضغوط الأميركية لا تؤدي إلا إلى إبراز مدى تعمد استراتيجية التجويع وتخفيف هذه الاستراتيجية الآن لا يشكل دفاعاً

قد تجادل الحكومة الإسرائيلية بأن إسرائيل لديها نظام قانوني متطور ويمكنها محاكمة مجرمي الحرب التابعين لها وبموجب ما يعرف بمبدأ التكامل، من المفترض أن تدعن المحكمة الجنائية الدولية لجهود العدالة الوطنية الصادقة لكن إسرائيل ليس لديها تاريخ في محاكمة كبار المسؤولين بتهمة ارتكاب جرائم حرب، ولم يتم رفع أي قضية تتعلق باستراتيجية التجويع التي ينتهجها نتنياهو في غزة وما لا شك فيه أن الحكومة الإسرائيلية ستزعم أنه نظراً لعدم انضمامها إلى المحكمة الجنائية الدولية، فلا ينبغي لها أن تحاكم المسؤولين الإسرائيليين لكن نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية يمنحها الولاية القضائية ليس فقط على مواطني الحكومات التي انضمت إلى المحكمة، بل وأيضاً على الجرائم المرتكبة على أراضيها وهذا أمر منطقي لأن التصدي للجرائم التي ترتكب على أراضي بلد ما هي سمة أساسية من سمات السيادة: انضمت فلسطين إلى المحكمة ومنحتها الولاية القضائية على الجرائم المرتكبة في أراضيها المحتلة - الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة

أثناء المفاوضات الرامية إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، عارضت حكومة الولايات المتحدة الولاية القضائية الإقليمية، لكن الحكومات الأخرى الحاضرة أبطلت ذلك الاقتراح وكانت معارضة الولايات المتحدة للولاية القضائية الإقليمية وراء العقوبات الشنيعة التي فرضها دونالد ترامب على المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، عندما فتحت تحقيقات في أفغانستان كان من الممكن أن تشير إلى تورط معزبين في عهد جورج دبليو بوش، وفي فلسطين يمكن أن تصل إلى مسؤولين إسرائيليين هل يمكن لتهم جرائم الحرب أن تحدث أي فرق؟

أجابت الجارديان بأن الحكومة الإسرائيلية ليست على وشك تسليم نتنياهو أو نوابه للمحاكمة لكن سفرهم أصبح محدوداً فجأة ورغم أن الولايات المتحدة لم تنضم إلى المحكمة قط، فإن الحكومات الأوروبية انضمت إليها، وهذا سيجعل من الصعب على واشنطن ولندن التظاهر بأن تسليحهما المستمر للجيش الإسرائيلي لا يساهم في ارتكاب جرائم حرب

وختتمت الجارديان: "بالإضافة إلى ذلك، فإن الجولة الأولى من الاتهامات ستكون بمثابة تهديد ضمني بالمزيد وبينما يفكر نتنياهو في غزو محتمل لمدينة رفح الواقعة في أقصى جنوب قطاع غزة على الرغم من وجود 1.4 مليون فلسطيني يعيشون هناك، فلا بد وأن يشعر بالقلق بشأن ما إذا كان المزيد من الوفيات بين المدنيين من شأنه أن يدفع خان إلى تكثيف التحقيقات في الهجمات الإسرائيلية العشوائية وغير المتناسبة ظاهرياً على المدنيين وبالتالي فإن المحكمة الجنائية الدولية ربما ترقى إلى مستوى إمكاناتها ليس فقط في توفير العدالة بآثر رجعي، بل وأيضاً في ردع جرائم الحرب في المستقبل".

<https://www.theguardian.com/commentisfree/2024/apr/29/netanyahu-icc-war-crimes>